اقتصاد

مساعٍ لإنهاء أزمة موازنة العراق

بغداد ـ **عادل النواب**

يسعى الفرقاء في البرلمان العراقي إلى إنهاء أزمة تأخير إقرار الموازنة الجديدة. وكشف نواب في البرلمان، أمس الخميس، عن اتفاق ضمني لعدد من القوى والكتل النافذة في البرلمان، على عدم تمرير موازنة العام الحالي 2021، من دون تحقيق توافق مع القوى السياسية الكردية المعترضة على حصة الإقليم في الموازنة الاتحادية للدولة، التي كان من المفترض تمريرها منذ ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، إلا أن خلافات حادة حالت دون ذلك. ويأتي الاتفاق رداً على مساع لكتل برلمانية لتمرير الموازنة وفقاً لقاعدة الأغلبية داخلَ البرلمان، وليس التوافق المعمول به في مثل هذه القرارات.

ومن أبرز عقد الخلاف الحالي بين بغداد وأربيل، قضية تسليم عائدات النفط من حقول الإقليم لبغداد، ففي الوقت الذي تؤكد فيه أربيل استعدادها لتسليم 250 ألف برميل من النفط لبغداد أو قيمتها المالية لقاء إطلاق حصتها من الموازنة الاتحادية للدولة لهذا العام، البالغة 12,67% من إجمالي الموازنة، فإنّ قوى سياسية في بغداد تصرّ على تسليم أربيل كامل الملف النفطي وإدارة المنافذ الدولية مع دول الجوار (إيران وتركيا)، وهو ما ترفضه أربيل بطبيعة الحال. وشهدت موازنة العام الحالي المقدمة من الحكومة إلى البرلمان تغييرات واسعة، من أبرزها تخفيض الإنفاق العام وتقليل نسبة العجز.

وما زالت النقاشات مستمرة لضبط بنود الموازنة بشكلها النهائي، لكنها ستكون بكل الأحوال أقل من صيغتها الأولى، إذ يتوقع أعضاء في البرلمان أن تكون موازنة عام 2021 عند عتبة 127 تريليون دينار، بدلاً من 164 تريليون دينار (113 مليار دولار، إلى نحو 88 مليار دولار). وتواجه الحكومة مصاعب اقتصادية عديدة، بسبب تداعيات الجائحة الصحية وتراجع إيرادات النفط، الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الموازنة الجديدة.

من جهته، أكد النائب رياض المسعودي «إبرام اتفاق سياسي خلال الساعات الماضية على عدم تمرير الموازنة من دون موافقة القوى الكردية، وعدم اعتماد مبدأ الأغلبية في هذا الأمر». وأضاف المسعودي لـ«العربي الجديد»، أن «زيارة زعيم (تيار الحكمة) عمار الحكيم لأربيل والسليمانية أكدت للجانب الكردي رفض أي تمرير لموازنة 2021 من دون الاتفاق مع الإقليم، وهذا الأمر أبلغه رئيس البرلمان محمد الحلبوسي للكرد، وغيرهم من القوى السياسية». وأضاف أن «الكل لا يريد أي مشاكل سياسية مع القوى الكردية، خصوصاً أننا مقبلون على انتخابات برلمانية مبكرة».

في المقابل، قال الخبير بالشأن العراقي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «القوى العراقية لا تريد تمرير موازنة 2021 إلا بموافقة القوى الكردية، ليس حباً في هذه القوى، لكن هذه القوى تبحث عن مصالحها السياسية والانتخابية المقبلة».

وبيّن الشريفي أن «القوى الكردية دائماً ما تكون هي بيضة القضبان في تشكيل كل الحكومات العراقية المتعاقبة. ولهذا، فإن القوى السياسية تريد كسب هذه البيضة من الآن، من خلال رفض تمرير الموازنة إلا بموافقة الكرد، كمحاولة لضمان الدعم الكردي لمرشحي القوى السياسية لرئاسة الوزراء أو رئاسة البرلمان».

انكماش الاقتصاد الأرجنتيني

سجّل الاقتصاد الأرجنتيني انكماشاً بنسبة 10% عام 2020 مقارنة بعام 2019، بعدما تضرر كثيراً من تداعيات أزمة فيروس كورونا، بحسب التقديرات الأولية الرسمية. وفي ديسمبر/كانون الأول، سجل إجمالي الناتج المحلي نمواً بنسبة 0,9% مقارنة بالشهر السابق، وهو ثامن نمو شهري يُسجّل بعد التراجع في إبريل/نيسان (-25,4%) ومايو/أيار (-20%) اللذين اتسما بشبه شلل للنشاط مرتبط بالتدابير الصحية المقيّدة. ولم يستأنف القطاع الصناعي نشاطه تدريجياً قبل الفصل الثالث من العام، رغم القيود على تنقلات السكان. وحسب فرانس برس، هذه التوقعات ليست سوى تقديرات؛ إذ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 لا يُعلن رسمياً قبل مارس/آذار. وهي أفضل من تلك الواردة في مشروع قانون الميزانية في سبتمبر/أيلول.

(Getty)

أسماء في الأخبار

باركليز، البنك البريطاني، عدّل الخميس توقعاته لسعر النفط في 2021، إذ أشار إلى استجابة أضعف من المتوقع من المنتجين الاميركيين تجاه زيادة الاسعار وعودة المخزونات إلى طبيعتها بعد العاصفة الثلجية التي اجتاحت تكساس في الاسبوع الماضي. ورفع البنك توقعاته لسعر خام برنت في 2021 بواقع سبعة دولارات إلى 62 دولارا للبرميل فيما توقع زيادة سعر خام غرب تكساس الوسيط ستة دولارات إلى 58 دولارا للبرميل.

شي جين بينغ، الرئيس الصيني، كان محط احتفاء الخميس من قبل الحزب الشيوعي الصيني بعد الإعلان الرسمي عن إنهاء الفقر المدقع في الصين. وملات حملة الدعاية واسعة النطاق، التي بدأت هذا الشهر، الصحف والموجات الإذاعية التي تسيطر عليها الدولة، بتقارير عن الوصول للنقطة الفارقة في مكافحة الفقر، ودور شي الشخصي فيها.

واعلن الحزب في نوفمبر/ تشرين الثاني، دون ضجة كبيرة، أن الصين لم يعد لديها أي شخص في فقر مدقع. وكان هذا أقل من تقدير رسمي بأن حوالي 99 مليون شخص يعيشون على دخل سنوي يقل عن 2300 يوان (355 دولارا) للفرد قبل عقد من الزمن.

البنك الكوري المركزي، جمّد الخميس، سعر الفائدة دون تغيير عند 0,5 في المائة، في ظل تأثير الموجة الثالثة من جائحة كورونا على التعافي الاقتصادي. وذكرت وكالة يونهاب الكورية نقلا عن محللين أن تراجع التضخم وارتفاع أسعار المساكن دفعا مجلس إدارة البنك على ما يبدو إلى تجميد سعر الفائدة. وشهد الاقتصاد الكوري الجنوبي انكماشا بنسبة 1 في المائة العام الماضي، في أسوأ أداء له على الإطلاق منذ أكثر من عقدين، ويتوقع البنك الكوري المركزي نمو الاقتصاد بنسبة 3 في المائة خلال العام الحالي.

صندوق لمتضرري كورونا في الكويت بنصف مليار دولار

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تتجه الحكومة الكويتية إلى إنشاء صندوق إنعاش للتعافي من آثار كورونا الاقتصادية، لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال يقدر بـ 500 مليون دولار، بحسب ما أكدته مصادر وزارية رفيعة المستوى لـ «العربي الجديد».

وذكرت المصادر أن اللجان الوزارية المعنية بهذا الملف، اجتمعت خلال الفترة الماضية بالعديد من الجهات وجمعيات النفع العام في الكويت من أجل بلورة رؤية وتصور أخير لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال صندوق الإنعاش الاقتصادي.

وأضافت المصادر أنه تم التوافق على البدء في المرحلة الأولى من إنشاء الصندوق بداية من شهر إبريل/نيسان المقبل. وأكدت أن الصندوق يهدف إلى مساعدة أصحاب المحال التجارية والصالونات والأندية الصحية وغيرها من الأنشطة التي تم إغلاقها خلال الفترة الماضية، بناء على القرارات الحكومية الأخيرة التي تسعى إلى الحد من زيادة الإصابات.

وبحسب الخطة الحكومية التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، سيقدم الصندوق منحاً مالية وإعفاءات كبيرة للمشاريع الصغيرة مقابل التزامها بتعزيز التبادل التجاري في ما بينها، فيما سيتضمن الدعم إلغاء رسوم الكهرباء والماء لمدة عام ودفع أقساط التأمين لمنتسبي الباب الخامس، والإعفاء من الرسوم الحكومية الأخرى.

وتضمنت الخطة الجديدة، تعيين لجنة مستقلة للإشراف على المشروع بعيدا عن الإجراءات الحكومية واستحداث منصة إلكترونية وتحديد فترة عمل الصندوق الذي يهدف إلى مساعدة المتعثرين بعامين.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى لـ «العربي الجديد»، إن الحل الوحيد للخروج من الأزمة هو استئناف الأنشطة التجارية ولكن بإجراءات احترازية مشددة ودعم المبادرين ماديا ومن خلال تسهيل إجراءاتهم.

وأضاف الموسى أن الحكومة الكويتية تطالب الشباب بعدم الاعتماد على التوظيف الحكومي، ولكن في الوقت نفسه تتخذ قرارات تضر بتلك الفئة التي كافحت خلال العام الماضي من أجل البقاء.

فيما أشاد المحلل المالي الكويتي خالد الفوزان بالخطة الحكومية الجديدة، مؤكدا أن الفكرة تتضمن جزءا كبيرا من الحلول الواقعية القابلة للتنفيذ والتي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني للوصول إلى مرحلة التعافي.

السودان ومخاطر التعويم

مصطفى عبد السلام

يطبق السودان بالمسطرة تجارب دول عربية أخرى أبرمت اتفاقات مع صندوق النقد وكانت نتائجها كارثية، لا إبداع لدى الحكومة الانتقالية في الخرطوم رغم المآسي الناتجة عن هذه الاتفاقات المجحفة بحق المواطن، وخطورة الخضوع لتعليمات الدائنين، ورهن القرار الاقتصادي للدولة بالخارج.

البداية تكون بقرار تعويم العملة وإضعافها بقوة، وقد تمت الخطوة قبل أيام حيث تم خفض قيمة الجنيه السوداني بنسبة 582%، يعقب الخطوة الدخول في مفاوضات للحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين، إضافة إلى قروض من مؤسسات أخرى أو عبر طرح سندات.

ساعتها يفرض الصندوق النقد شروطه وتدخلاته وإملاءاته على الدولة المدينة، يلزم الحكومة بتطبيق برنامج تقشفي حاد بحق المواطن. برنامج من أبرز ملامحه زيادة أسعار السلع بمعدلات قياسية بما فيها الأساسية، ورفع أسعار كل الخدمات بلا استثناء بما فيها مياه الشرب والكهرباء والغاز والمواصلات والاتصالات، وخفض دعم البنزين والسولار ورفع أسعارهما تمهيداً للتحرير الكامل.

يصاحب الخطوات العنيفة بحق المواطن زيادة الضرائب بمعدلات قياسية، وفرض أنواع جديدة من الرسوم والضرائب لم يعرفها المواطن من قبل، وزيادة تكلفة الحصول على الخدمات الحكومية.

كما يصاحبها تسريع برنامج بيع الشركات العامة والأراضي وأصول الدولة، وربما يعقب تلك الخطوات تجميد رواتب العاملين في الدولة ووقف التعيينات، وفرض رسوم على استهلاك الطاقة، وتعاملات البورصة، وأرباح وعوائد البنوك، وربما إلغاء مجانية التعليم والصحة والخدمات العامة وتقليص عدد موظفي الجهاز الإداري. ترتفع الأسعار ومعها معدلات التضخم مقابل تآكل القوى الشرائية للمواطن، يغضب رجل الشارع فتسارع الحكومة بإلقاء الفتات له والإعلان عن تقديم حوافز للأسر الفقيرة لا تستمر شهور. وبينما المواطن يلهث وراء قفزات الأسعار، تحصل السودان على مزيد من القروض للحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي الأجنبي وسد عجز الموازنة، يحل موعد سداد قرض فتسارع الحكومة بالحصول على قرض جديد لسداده، يرتفع عجز الموازنة، فتسارع الحكومة بزيادة الأسعار وخفض الدعم وبيع الأصول والحصول على مزيد من الاقتراض. يدخل الاقتصاد في دوامة، ومعها يصبح المواطن هو حطب قرارات تعويم العملة وسياسيات وإملاءات صندوق النقد. وهكذا تدخل البلاد في مآزق لن تخرج منها إلا بالاعتماد على الذات والاستفادة من الموارد المتاحة وزيادة الإنتاج والصادرات وتنشيط تحويلات المغتربين والاستثمارات ومكافحة الفساد والاحتكارات ونهب المال العام.

مال وسياسة

الميزانية طريق الليبيين لتوحيد المؤسسات الاقتصادية

جاء الاتفاق على ميزانية موحدة لليبيين ليمهّد طريق توحيد المؤسّسات الاقتصادية، وخاصة البنك المركزي، في خطوة ستسهل عمل الحكومة الموحدة المتفق عليها

طرابلس ـ **العربي الجديد**

شهدت ليبيا أخيراً خطوات إيجابية في طريق إنهاء الانقسام الذي تعيشه منذ ست سنوات في كافة المجالات، لكن مراقبين يعطون للإجراءات الجديدة في الشأن الاقتصادي أهمية أكبر، كونها عاملاً أساسياً في حالة الصراع التي عاشتها البلاد لعدة سنوات وما أنتجته من تفكك وتشظ.

ومع إعلان البنك المركزي عن تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار، مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي، والذي جاء بعد تمكن مجلس إدارة البنك من الاجتماع بعد سنوات من الانقسام بين إدارتين، تزامن ذلك مع تمكن المسار الاقتصادي (أحد مسارات الحل الأممي الثلاثة للأزمة الليبية)، من التوافق على حزمة إصلاحات لمعالجة تعثرات اقتصاد البلاد، من بينها تشكيل لجنة فنية لـ«إعداد تصور حول توحيد ميزانية البلاد العامة»، مؤلفة من مسؤولين ماليين من حكومة الوفاق والحكومة الموازية.

وفيما اعتبرت البعثة الأممية قرار تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار «خطوة أولى في الإصلاحات الاقتصادية»، اعتبرته أيضاً «خطوة جيدة في طريق توحيد هذه المؤسسة السيادية»، في إشارة للبنك المركزي.

وبرزت أولى آثار هذه الخطوات في إعلان حكومة الوفاق، السبت الماضي، عن اعتماد الميزانية الموحدة، إثر زيارة قام بها نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق، رفقة وزير المالية بحكومة الوفاق فرج بومطاري، إلى طبرق للقاء رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، لـ«مناقشة واعتماد الميزانية الموحدة للدولة لمعالجة الإنفاق الحكومي وتوحيد مؤسسات الدولة»، وفق تصريحات صحافية لمعيتيق.

وأوضح المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي أن لقاء معيتيق بعقيلة صالح ناقش «العمل على تمهيد الطريق للحكومة الموحدة لتستلم مهامها بميزانية موحدة ومؤسسات موحدة، وإنهاء الانقسام في مؤسسات السلطة التنفيذية». ونقل المكتب عن معيتيق قوله إن «اللقاء بحث بشأن العمل على إقرار ميزانية موحدة، وإنهاء حالة الانقسام المالي للدولة».

ولم تبرز الخطوة بشكل مفاجئ، بل جاءت نتاج مفاوضات أشار إليها بومطاري بقوله إن اعتماد الميزانية «جاء في إطار استكمال التوافقات التي أقرت سابقاً بمدينة البريقة وجدد تأكيده أن الخطوة «تمهد لتوحيد مؤسسات الدولة، بخاصة المالية منها». وفي الأثناء، أكد محافظ البنك المركزي في طرابلس الصديق الكبير أن البلاد تسير على الطريق الصحيح «حيث يتم وضع الأسس للاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي».

وأشار الكبير في تصريح لصحيفة إندبندنت، إلى أن البنك المركزي يقع في صميم التحرك نحو الطريق الصحيح باتجاه توحيد مؤسسات البلاد، لافتاً إلى أنه سيعمل بالتنسيق مع السلطة الجديدة في البلاد بـ«صفة مستشار الدولة الاقتصادي»، وكذلك بالتنسيق مع مجموعة العمل الاقتصادية التي كونتها البعثة الأممية ضمن المسار الاقتصادي. ولتوفير البيئة الآمنة لتوحيد مؤسسات الدولة، تحدث الكبير عن خطة للبنك المركزي لإنشاء أساس اقتصادي متين، موضحاً أن تلك الخطة ستمكن الحكومة المنتظرة من العمل على تحسين الظروف الخدمية للمواطن، كما أنها ستوفر مناخا أكثر قبولا للانتخابات المقبلة.

الشارع يترقب تحسن الأوضاع المعيشية بعد المصالحة (محمود تركيا/فرانس برس)

500

قال المستشار الاقتصادي ووزير المالية والاقتصاد الليبي الأسبق محمد الحويج، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن كلفة الحرب في ليبيا خلال السنوات الماضية تجاوزت 500 مليون دولار.

لكنه ورغم أهمية توحيد البنك المركزي كأحد أهم خطوات التعافي الاقتصادي، يستدرك بالإشارة إلى وجود تحديات تجعل هذا الأمر صعباً، منها قضية القروض الصادرة من بنك البيضاء، شرق البلاد، مطالبا بضرورة إتمام مراجعة كل الحسابات وإجراء تدقيق للتأكد من أن أموال هذه القروض لم تستخدم لأغراض عسكرية، في إشارة لإمكانية تمويل بنك البيضاء لقوات خليفة حفتر.

ورغم أهمية قرار توحيد الميزانية وتصريحات الكبير، إلا أن أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبية عبد السلام زيدان، يرى أن استدراك محافظ البنك المركزي في قضية قروض بنك البيضاء قد يصبح عامل عرقلة حقيقية في طريق توحيد أهم مؤسسات الدولة وهو البنك المركزي.

ويلفت الأكاديمي الليبي في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى امتزاج المسارات الثلاثة في طريق الحل، متسائلا: «إذا توافق الفرقاء سياسيا بتوحيد السلطة وعسكريا بإنهاء الاقتتال، فلماذا يقف المسار الاقتصادي في طريق التسوية النهائية واستمرار انقسام البنك المركزي؟».

ويرى زيدان أن ما حدث على مستوى الميزانية «خطوة فقط، لأن المعالجات الكبرى التي ستخرج مؤسسات البلاد من الانقسام لم تبدأ بعد، وهي من مهام السلطة الجديدة، وعلى رأسها تقسيم موارد الثروة وفق مبدأ المحاصصة بين الأقاليم الثلاثة»، معتبرا أن إجراء تقسيم الثروة سيوفر عامل الثقة وضمان حصول كل طرف على حصته وسيفتح الطريق أمام رفع الحظر عن موارد النفط وبدء تدفقها مجددا لحسابات البنك المركزي.

ويشدد زيدان على أهمية المسار الاقتصادي كطريق للدفع بمسارات الحل الأخرى، مؤكدا أن الانقسامات كان أحد أسبابها الرئيسية الصراع على الثروة وخاصة عائدات النفط، وبالتالي لن تبقى أي أسباب لاستمرار تشظي مؤسسات الدولة بعد المصالحة، معتبراً أن الكبير كان يعي هذا جيدا عندما عبر عن أن البنك المركزي «يقع في صميم» التقدم نحو تحقيق الاستقرار.

سورية

غلاء الدراجات النارية في إدلب

عبد الله البشير

ارتفعت أسعار الدراجات النارية في أسواق منطقة إدلب، شمال غربي سورية، متأثرة بزيادة سعر صرف العملة الصينية، اليوان، مقابل الدولار، فضلا عن ارتفاع أسعار الشحن.

كما تشهد تلك الأسواق فروقات في السعر أيضا وفقا لعوامل، منها مواصفات الدراجة ونوعيتها، وتختلف بين الدراجات النارية المستعملة والجديدة بشكل كبير. وسجلت الأسواق في الوقت الحالي ارتفاعا واضحا لأسعار قطع الغيار أيضا، حسب تجّار تحدثوا لـ«العربي الجديد»، مسؤول في شركة عكاش إخوان للتجارة العامة، وهي شركة مستوردة للدراجات النارية في المنطقة، أوضح لـ«العربي الجديد»، أن الدراجات النارية مستوردة من البلد المصنع لها وهو الصين، وليس هناك أوقات محددة لنشاط سوق الدراجات النارية، والأسعار تختلف حسب مواصفات الدراجة والشركة المصنّعة، فهناك «دلتا وعقاد ولونسون»، وتحت كل مسمى من هذه الشركات تختلف الجودة، فهناك الدراجة متوسطة جودة الصنع وضعيفة جودة الصنع وعالية جودة الصنع.

وأكد المسؤول بالشركة، الذي فضّل عدم ذكر اسمه، حدوث ارتفاع أسعار واضح بالنسبة للدراجات النارية، فهناك أنواع وصلت إلى الشركة بسعر كلفة بلغ 460 دولاراً قبل عدة أشهر، ببلغ سعر كلفتها في الوقت الحالي 520 دولاراً.

وكشف أنه من بين المشاكل التي تواجههم كشركة وكيل مستوردة، هي تغير في مواصفات الدراجات النارية التي يأخذها الوكلاء، وهذا يلعب دورا في خفض سعر الراجة، خاصة أن السعر لدى الشركات أو المكاتب الفرعية يكون أرخص مما لديهم في الشركة، والسبب عائد لتغيير قطع ذات مواصفات جودة معينة بقطع أقل جودة وبسعر أقل. ولهذا السبب يلجأون حالياً لإصدار فاتورة برقم المحرك والهيكل واسم الشاري، بنسخة يحتفظ بها الزبون ونسخة تبقى لدى الشركة للمطابقة بحال حدوث أي مشكلة لدى الزبون. فتي صيانة الدراجات النارية بمطقة الدانا، شمالي إدلب، بلال سليمان، أوضح لـ«العربي الجديد»، أن الدراجات النارية المنتشرة في الشمال السوري هي دراجات صينية الصنع، يتم تجميعها في الشمال السوري، وفي الوقت الحالي، الدراجة النارية من نوع «لونسون» ذات التشغيل الأوتوماتيكي يبلغ سعرها نحو 500 دولار، أما الدراجة ذات التشغيل غير الآلي، فيبلغ الحد الأدنى لسعرها 350 دولارا، وهذا للدراجات ذات سعة المحرك 150 سم مكعب.

وحسب سليمان، هناك درجات نارية مخصصة للمناطق الوعرة أسعارها تراوح بين 800 و1000 دولار، مشيرا إلى أن الدراجات المستعملة تباع بالعملة التركية، أما الدراجات النارية الجديدة فتباع بالدولار.

في المقابل، بيّن زين أبو محمد، وهو صاحب مكتب لبيع الدراجات النارية، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الأسعار تختلف بشكل طفيف ما بين فصلي الصيف والشتاء، ويبدأ سعر الدراجة النارية حالياً بمبلغ 100 دولار بالحد الأدنى.

في المقابل، كشف أحد المختصين باستيراد الدراجات النارية لـ«العربي الجديد»، أن العامل الأول في ارتفاع الأسعار هو ارتفاع سعر صرف اليوان مقابل الدولار، وهذا ما تسبب برفع أسعار الدراجات النارية ما بين 3 و5%، فضلا عن أن أسعار الشحن ارتفعت بنحو 5 أضعاف عما كانت عليه سابقا.

ولفت إلى أن الوضع الأمني حالياً هو الذي يلعب الدور الرئيسي في حركة سوق الدراجات النارية في المنطقة، فمع استتباب الأمن ترتفع حركة البيع، على عكس المتعارف عليه سابقا، وهو أن حركة السوق تنشط في فصل الصيف وتنخفض في فصل الشتاء.

ويعتمد سكان مناطق الشمال السوري على الدراجات النارية بشكل كبير في التنقل نظرا لانخفاض أسعارها مقارنة بالسيارات فضلا عن سهولة صيانتها والحصول على قطع الغيار المخصصة لها، والدراجات النارية صينية الصنع هي الأكثر انتشارا في السوق السوري على العموم بسبب سعرها المنخفض مقارنة بمثيلاتها.

سكان إدلب يعتمدون بشكل كبير على الدراجات النارية في التنقل (Getty)

أخبار العرب

الأردن: انتقادات للحظر الشامل يوم الجمعة

انتقدت قطاعات اقتصادية أردنية قرار إعادة فرض الحظر الشامل أيام الجمع، مؤكدة أن هذا سيعمق الصعوبات التي تواجهها القطاعات التجارية والخدمية. وقال رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي في بيان صحافي، أمس الخميس، إن قرار الحظر مجددا لا يصب في مصلحة الاقتصاد، وخاصة أن بعض القطاعات التجارية بدأت تستعيد عافية نشاطها الذي تأثر كثيرا منذ بدء الاغلاقات والحظر الشامل. وأضاف أن القرار جاء، من دون التشاور مع القطاع الخاص، الذي أبدى التزاما واضحا حيال تطبيق إجراءات السلامة والصحة والتباعد الجسدي والتشدد في تطبيقها بما يضمن استمرار أعمالها. وطالب بإعادة النظر بموضوع حظر يوم الجمعة، داعيا الحكومة للنظر بعين ثاقبة للوضع الاقتصادي خلال الفترة الحالية لأن الكثير من القرارات والإجراءات التي اتخذت منذ بدء انتشار فيروس كورونا في المملكة أضرت بالعديد من القطاعات التجارية والخدمية وهناك العديد منها ما زال مغلقا.

السعودية تطرح سندات دولية باليورو

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين التابع لوزارة المالية السعودية، طرح سندات بقيمة 1,5 مليار يورو (6,8 مليارات ريال). وحسب بيان للوزارة، وصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب لأكثر من 5 مليارات يورو، وهو أكثر من 3 أضعاف إجمالي الإصدار. وتوزع الإصدار على شريحتين، الأولى مليار يورو (4,55 مليارات ريال سعودي)، لسندات 3 سنوات استحقاق بعام 2024. بينما الشريحة الثانية نصف مليار يورو (2,28 مليار ريال)، لسندات 9 سنوات استحقاق بعام 2030. كانت السعودية قد طرحت أول إصداراتها من السندات الدولية المقومة باليورو في يوليو/ تموز 2019 بقيمة 3 مليارات يورو.

وأصدرت السعودية سندات دولية لأول مرة في 2016، ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط. وتعاني السعودية - أكبر دولة مُصدرة للنفط في العالم - في الوقت الراهن من تراجع في إيراداتها المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط بفعل تداعيات فيروس كورونا على الطلب وبالتالي الأسعار.

تقارير عربية

تجارة

السيارات المستعملة تغرق أسواق اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

تزدحم السوق الإلكترونية بالمرتادين اليمنيين الذين يزداد عددهم في مزادات بيع السيارات المستعملة في ظاهرة ساهمت الحرب بشكل كبير في تحولها إلى تجارة مزدهرة. حركة أموال ضخمة أصبحت تتجه إلى مثل هذا النوع من الأعمال في بلد لا يجد ثلثا سكانه وجبتهم التالية، إذ يشهد ازدهارا لافتا وانتشارا للمعارض العاملة في بيع السيارات والتي تحتل مساحات واسعة في مختلف المناطق والمدن اليمنية.

مزادات إلكترونية

ساهمت هذه التجارة التي تشهد تناميا مطردا في إغراق المدن اليمنية بشتى أصناف وموديلات السيارات المستعملة التي يتم جلبها من السوق الأميركية واليمنيين الذين يزداد عددهم في مزادات بيع السيارات المستعملة على تطبيقات تجارية خاصة ومواقع التواصل الاجتماعي.

أحد التجار المنخرطين أخيرا في هذا النوع من الأعمال التجارية، ياسين الوصابي، يشرح لـ«العربي الجديد»، الطرق المتبعة في جلب السيارات المستعملة إلى اليمن بالقول إن المزادات الإلكترونية عبر مزادات إلكترونية منتشرة على تطبيقات تجارية خاصة ومواقع التواصل الاجتماعي تعرض مختلف أنواع السيارات وموديلاتها ومميزاتها وعيوبها وعدد الصدمات التي تعرضت لها والمسافة التي قطعتها وأسعارها، وبالتالي ما عليك إلا تحديد احتياجاتك منها، ومن ثم استكمال إجراءات الشراء والشحن إلى اليمن.

بعد استكمال مختلف إجراءات الشراء، يعمل التاجر على عرض بضاعته على حسابات خاصة به في مواقع التواصل واستقبال عروض الزبائن والاتفاق على عمليات البيع بعد الحصول على أعلى ربح ممكن، والذي يتفاوت من سيارة لأخرى حسب نوعيتها وموديلها والذي لا يقل عن 500 دولار، بينما تتجاوز أرباح بعض السيارات أكثر من 3 آلاف دولار.

> السيارات المهربة تستهلك كميات كبيرة من الوقود

أفلات وعشوائية

صاحب معرض لبيع السيارات، علي جسار، يصف لـ«العربي الجديد»، ما يحدث في هذا السوق بالأفلات والعشوائية في ظل انضمام أعداد كبيرة من المتاجرين في هذا النوع من الأعمال، وهو ما أثر بشكل واضح على القطاعات التجارية الرسمية التي تعمل بشكل نظامي من خلال الارتباط بالوكلاء التجاريين المتصلين بالشركات والوكالات الدولية المنتجة والمصدرة للسيارات. وتشهد مختلف المدن اليمنية الرئيسية ازدحاما شديدا في الشوارع وخطوط السير داخل المدن وبين المناطق والمحافظات، وهو ما يثير استغراب الكثيرين في اليمن بالنظر إلى ما تواجهه البلاد من أزمات مالية ومعيشية وإنسانية بسبب الحرب الدائرة منذ نحو ست سنوات. وتبرز ظاهرة الغش في السلع والخدمات المنتشرة في اليمن بشكل واضح في قطع غيار السيارات، إلى جانب مواد التجميل والملابس ومختلف الأجهزة المنزلية والكهربائية، بل وتصل إلى الخدمات المالية، سواء في مجالات الضمانات أو التأمينات أو معاملات البنوك وكذلك في التأمينات والعقود.

جزء من هذه المخالفات يتركز في السيارات التي يتم جلبها إلى البلاد والتي تعاني كثير منها من عيوب عديدة عمدت الأسواق الأخرى إلى التخلص منها لرداءتها وقدمها وكثرة استهلاكها للبنزين وما تخلفه من انتشار للعوادم وكذا الصدمات التي تعرضت لها، وهو ما يجعلها غير صالحة للاستخدام وما يشكله تدفقها الكثيف واستعمالها في انتشار الحوادث في الطرقات وداخل المدن.

وينطبق المحلل الاقتصادي عمر الدعيس لجزئية مهمة في هذا الخصوص، إذ يلفت إلى ما تعاني منه البلاد من أزمات متكررة في الوقود يعود جزء كبير من أسبابها إلى ما تشهده الأسواق من تدفق واسع للسيارات المستعملة المستهلكة بكثرة للبنزين والديزل، في ظل تركز نسبة كبيرة من أموال أثرياء الحرب في شراء السيارات والتي تشمل غالباً جميع أفراد الأسرة حتى الأطفال وتغييرها باستمرار، أو المتاجرة بها عبر فتح معارض واسعة لبيعها. ويوضح أن السوق الأميركية أصبحت تتخلص من السيارات المستهلكة للوقود، واتجاه كثير من الأفراد هناك لعرض سياراتهم للبيع في المزادات الإلكترونية بأسعار ضئيلة، وهو ما يساهم في جذب تجار السيارات من اليمن لشرائها، إضافة إلى تغاضي السلطات الرسمية على هذا الإغراق للعائدات الجمركية الضخمة ورسوم منح الرخص التي تحصل عليها.

أزمة الوقود

مع تصاعد أزمة المشتقات النفطية بشكل كبير ومتواصل منذ نهاية أغسطس/ آب 2019 تشهد البلاد من أزمات خانقات في توفر الوقود من الديزل والبنزين، تتركز وفق خبراء ومختصين في المدن التي تشهد إغراقا متواصلا في السيارات ذات الموديلات المستهلكة للبنزين والتي يتم جلبها تحديدا من الأسواق الأميركية التي تتخلص منها لهذا السبب المتعلق باستهلاك الوقود ولوجود بدائل أخرى في ظل تزايد الإنتاج من السيارات التي توصف بصديقة للبيئة والعالمة منها بالطاقة الكهربائية. بخصوص المدن التي تشهد مثل هذه الاختناقات في الوقود، حيث كان توفره بنسبة ضئيلة جدا في 12 محافظة من بين 18 محافظة، وتوفر إلى حد ما في 6 محافظات، في المقابل كان الغاز المنزلي شبة منعدم في 9 محافظات من بين 18 محافظة، وهي المحافظات التي تنتشر فيها السيارات والمركبات العاملة بالغاز. بينما في المدن الرئيسية، مثل صنعاء وعدن، وعلى الرغم من مضاعفة حصتها في أوقات توفر الوقود بحوالي 5 أضعاف مقارنة بما كان سائدا قبل الحرب، إلا أنه ينفد بشكل سريع بسبب ارتفاع الاستهلاك بشكل كبير. وتضاعف متوسط واردات الوقود في اليمن خلال العامين 2018 و2019 ليصل إلى 157 ألف طن شهريا، وفق بيانات رسمية.

استيراد سيارات بها عيوب ما يؤدي إلى الإضرار بالبيئة (فرانس برس)

عجز ميزانية الكويت

أفادت بيانات رسمية، أمس الخميس، بتحول ميزانية الكويت لتسجيل عجز بقيمة 5,41 مليارات دينار (نحو 18 مليار دولار)، خلال الـ10 أشهر الأولى من العام المالي 2020-2021، وسط تداعيات كورونا وتأثيرها على الإيرادات النفطية. وحسب التقرير الشهري لوزارة المالية الكويتية، حققت الميزانية فائضا خلال الفترة المقارنة من العام المالي السابق بقيمة 1,59 مليار دينار (نحو 5,26 مليارات دولار). وتبدأ السنة المالية في الكويت مطلع إبريل/ نيسان، وتنتهي في مارس/ آذار من العام التالي، وفق قانون الموازنة. وتراجعت الإيرادات بنسبة 50,5 بالمئة على أساس سنوي خلال الفترة المنتهية في يناير/ كانون الثاني الماضي، إلى 7,85 مليارات دينار (26 مليار دولار)، مقابل 17 مليار دينار (56,3 مليار دولار)، بالفترة المقارنة من العام الماضي.

اسواق

إغلاق معابر الجزائر يحبط تجّار تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أجّل القرار الجزائري بالغلق النهائي للمعابر البرية مع تونس آمال الآف التونسيين الذين يترقبون عودة الحياة إلى طبيعتها بين تونس وجارتها الغربية، بعد نحو 11 شهرا من غلق الحدود والاكتفاء بعبور الحالات الإنسانية وبعض السلع.

وكان آلاف من التونسيين ممن يعملون في التجارة البينية بقرعيها الرسمي وغير الرسمي ينتظرون انفراجة قريبة بعودة الحياة بين البلدين إلى نسقها العادي مع تقدم حملات التلقيح ضد فيروس كورونا في الجزائر، غير أن قرارا مفاجئا اتخذ، الإثنين الماضي، من الجانب الجزائري بالغلق النهائي للمعابر الحدودية أجّل الآمال المعلّقة على المعابر إلى أجل غير مسمى.

ويلقى تواصل غلق المعابر الحدودية بين تونس والجزائر بظلاله على مناطق الغرب التونسي الذي يتكسّب جزء من سكانه من عائدات تجارة البنزين والمواد الغذائية المهربة التي كانت تمرّ عبر البوابات الجمركية ما قبل مارس/آذار 2020، قبل أن تتخذ من المسالك الجبلية ممرا لها بعد الغلق الرسمي للحدود بين البلدين.

استبعاد فتح الحدود مجددا في المدة القادمة، وتشديد إجراءات العبور على الأشخاص والسلع، جاء صادما لقطاعات واسعة ممن يعملون في التجارة البينية، حسب مراد العرفاوي (46 عاما) الذي كان يعبر بمعدل 4 أيام أسبوعيا بعربته من البوابة الحدودية بمولولة (شمال غرب تونس) نحو مدن عنابة والقالة وسوق هراس، من أجل جلب كميات من البنزين في خزان السيارة ومواد غذائية وتنظيف. يؤكد العرفاوي لـ«العربي الجديد» أن نشاطه التجاري كان يوفر له ما يكفيه من الدخل لإعالة أسرة تتكون من 5 أفراد، غير أن تواصل غلق المعابر عكّر وضعه الاجتماعي، بسبب فقدان الدخل واضطراره للعمل في حظيرة بناء بمعدل يومي عمل في الأسبوع.

وأفاد بأن الآف من التونسيين ممن يعملون في التجارة غير النظامية بالمناطق الحدودية يتابعون ساعة بساعة أخبار المعابر، وكانوا يعلّقون آمالا كبيرة على إعادة فتح الحدود، معتبرا أن تأجيل هذا القرار إلى أجل غير معلوم أمر محبط.

وأكد العرفاوي استمرار التجارة الموازية عبر المسالك الجبلية الوعرة، حيث يجازف تجار من البلدين في العبور نحو المناطق الحدودية القريبة، إذ يتولّى مختصون تهريب السلع للتجار التونسيين باتفاق مسبق بين الطرفين، غير أن هذا النشاط محفوف بكثير من المخاطر، وفق قوله.

ويؤكد الخبير الاقتصادي محمد الهدار، لـ«العربي الجديد»، أن التجارة الموازية من أكثر المهن تأقلما مع الظروف الاقتصادية والصحية والأمنية، مشيرا إلى أن الناشطين في هذه التجارة عندهم القدرة على تجاوز كل العوائق، بما فيها غلق المعابر. وأضاف الهدار: «هم محكومون بتدبير لقمة العيش، لذلك يبتكرون الحلول حتى لا تتوقف عجلة الكسب لديهم».

تربط تونس والجزائر علاقات وثيقة ومبادلات تجارية كبيرة، بفضل اتفاقيات التجارة التفاضلية الموقعة في عام 2008.

وتونس تأثرت كثيرا بقرار غلق المعابر، وانعكس ذلك على المناطق الحدودية التي تعيش من التجارة، ولكن أيضًا قطاع السياحة تأثر، إذ كانت النزل التونسية تستقبل سنويا ما يزيد عن مليوني جزائري.

وبالرغم من توقيع أكثر من 115 اتفاقية بين تونس وجارتها الغربية الجزائر، لا يزال تطوير مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين ليس على المستوى المأمول.

حجم المبادلات التجارية الجزائرية التونسية 1,7 مليار دولار، منها 1,3 مليار دولار صادرات جزائرية لتونس، أغلبها من المحروقات ومشتقاتها، و400 مليون دولار صادرات تونسية للجزائر عبارة عن تجهيزات الكهرباء ومواد ميكانيكية، وفقاً لأرقام كشفت عنها السفارة التونسية بالجزائر في يوليو/تموز الماضي.

وقال مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» إن السلطات الجزائرية كانت ترتّب لإعادة فتح حدودها مع تونس يوم 7 مارس/آذار القادم، في إطار استعدادات اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، غير أن إعلان تونس عن رصد حالات لمصابين بالسلالة المتحورة لفيروس كورونا، غيّر مسار القرارات الرسمية الجزائرية التي اختارت التريث وإغلاق حدودها مع كل الدول التي يمكن أن تمثل مصدر خطر صحي للبلاد. وأضاف ذات المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن التنسيق الرسمي بين البلدين جار من أجل إنجاح مرحلة ما بعد كورونا، وتدارك الخسائر الكبيرة التي خلفتها الجائحة على البلدين.

ويجمع خبراء اقتصاد ورجال أعمال تونسيين، على أن السوق الجزائرية يمكن أن تحمل الكثير للاقتصاد التونسي، إذا ما تم تفعيل الاتفاقيات المبرمة والقضاء على التهريب، عبر إحداث منطقة تبادل حر على الحدود.

أخبار العالم

شركة تركية تبتكر «كمامة الكترونية»

نجحت شركة تركية تعمل في مجال الاتصالات وصناعة الطيران والفضاء، والدفاع في ابتكار كمامة إلكترونية تساهم في القضاء على الفيروسات وتوفر حلولا للاحتياجات التي نشأت بسبب تفشي جائحة كورونا. وقال المدير الإقليمي لشركة (TTAF) في العاصمة أنقرة بولند أيشيق، للأناضول، إن شركته التي تم تأسيسها عام 2003، هي شركة تكنولوجيا توفر حلولاً متطورة في مجالات مختلفة.

وذكر أيشيق أن الشركة تعمل في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والطيران والفضاء، والصناعات الدفاعية، وتصدر منتجاتها إلى 70 دولة. وأضاف أن القائمين عليها أجروا سلسلة دراسات على نماذج مختلفة من الكمامات من أجل المساهمة في عملية الحد من انتشار وباء كورونا، كما وزعوا 55 ألف كمامة مجانية.

تباطؤ نمو إقراض شركات منطقة اليورو

أظهرت بيانات البنك المركزي الأوروبي، أمس الخميس، أن إقراض شركات منطقة اليورو تباطأ خلال الشهر الماضي، إذ توقفت تدفقات الائتمان الجديدة إثر عودة التكتل للركود وتضييق البنوك لإمكانية الحصول على الائتمان. وتباطأ نمو الإقراض للشركات غير المالية في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة إلى سبعة بالمئة في يناير/ كانون الثاني من 7,1 بالمئة في الشهر السابق، وهو مستوى مرتفع نسبيا وليس بعيدا عن أعلى مستوى له في عشر سنوات عند 7,4 بالمئة الذي سجله في مايو/ أيار، لكن التدفق الشهري للائتمان إلى الشركات سجل سالب 0,2 مليار يورو، حيث قوبلت الزيادات الصغيرة في أكبر دول التكتل، وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، بانخفاضات في أماكن أخرى، من بينها إسبانيا وهولندا.

مال وناس

أعلنت الأمم المتحدة أرقاماً مذهلة عن حجم الفساد الذي يتزايد حول العالم في ظل الوباء. أكثر من 7 تريليونات دولار تهرّب إلى الملاذات. الرشاوى تصل إلى تريليوني دولار، فيما غسل الأموال يقضم 2,7% من الناتج العالمي

الفساد موثّق بالأرقام

صفقات بتريليونات الدولارات في ظل كورونا

لندن ـ **العربي الجديد**

حذّرت الأمم المتحدة، من تصاعد التهرب الضريبي وغسل الأموال حول العالم. وقال تقرير اللجنة المعنية بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة، إنه يتم غسل أصول تتراوح 2,7 في المائة من قيمة الناتج الإجمالي العالمي سنوياً، في الوقت الذي تخسر فيه حكومات الدول أكثر من 600 مليار دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي.

وأشار التقرير، الذي نشر الخميس على الموقع الإلكتروني للجنة الأممية، إلى أنه بعد ستة أشهر من انتشار الوباء، وجدت منظمة الشفافية الدولية حالات موثقة للفساد والمخالفات في 17 دولة، تشمل أموالاً عامة تصل إلى 1,1 مليار دولار. هذا المبلغ يمكن أن يشتري 50 ألف جهاز تنفس.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى اتخاذ إجراءات استجابة لوباء كورونا، ليشمل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، التي «تحرم بالفعل البلدان النامية من مئات المليارات من الدولارات كل عام».

ارتفع عدم المساواة بشكل حاد، حيث تشير التقارير إلى أن الوباء أدى إلى زيادة بنسبة 7 في المائة في الفقر المدقع، بينما عزز ثروة المليارديرات بنسبة 27,5 في المائة في ذروة الأزمة بين إبريل/نيسان ويوليو/تموز 2020.

حتى لو لم يكن من الممكن تتبّع هذه المعادلة ربطاً بالفساد والاحتيال غير القانونيين، فإن هذا دليل مثير للقلق على الطريقة التي يميل بها النظام المالي الدولي حالياً لصالح الأثرياء، حتى أثناء الوباء.

ولفت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الانتباه مرة أخرى إلى مخاطر الفساد، المتعلقة بالتمويل الطارئ للقاح، بما في ذلك التمويل المعتمد مؤخراً بقيمة 12 مليار دولار من البنك الدولي، لمساعدة البلدان النامية على تمويل وشراء وتوزيع لقاحات وفحوصات وعلاجات كورونا، وحذر من أن المشتريات العامة تشكل خطرا خاصا، نظرا لحجم التمويل المعني.

وقال التقرير إن حجم الموارد التي يمكن أن يكتسبها العالم من خلال تحقيق التكامل المالي للتنمية المستدامة ضخم. يمكن الاحتفاظ بما يصل إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في أصول مالية خارجية، حيث يتم توجيه ما يقدر بـ 7 تريليونات دولار من الثروة الخاصة في العالم إلى دول الملاذات الضريبية.

ومع دراسة نوع فرعي واحد فقط من التدفقات المالية غير المشروعة، أي تحويل أرباح الشركات، أو التوجه نحو دول الجنات الضريبية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، تكلف هذه الممارسات البلدان النامية على تزويد مواطنيها بالخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المياه الملائمة والصرف الصحي، والكهرباء والرعاية الصحية والإسكان.

المواطنون العاديون في البلدان المتقدمة أيضا سيستفيدون. يمكن للأموال التي يتم استنزافها من خزائن بلدانهم أن تكون كذلك الدعم الإسكان ميسور التكلفة، وتمويل حماية اجتماعية أفضل للمجتمعات الضعيفة في الدول المتقدمة، وتقوية البنية التحتية لشبكات الطاقة المتجددة. في سبتمبر/أيلول 2020، جادل الأونكتاد بأن كبح صناديق التمويل الدولية في أفريقيا يمكن أن يخفض بمقدار النصف فجوة التمويل السنوية للقارة البالغة 200 مليار دولار. ولشرح تأثيرات الفساد على المجتمعات، أورد تقرير اللجنة الأممية عدداً من الأمثلة. وقال إن المبلغ السنوي للرشوة وحده يقدر بحوالي 1,5 إلى 2 تريليون دولار، لكن هذا التقدير تخميني، ومن الصعب العثور على تقديرات موثوقة على مستوى الدولة تُظهر الحالات الفردية للفساد، وبالتالي حجم الخسارة قد يكون أكبر بعشرات المليارات من الدولارات.

ومع ذلك، فإن تكلفة الفساد، كما يتم التعبير عنها من خلال المبالغ المقدرة للرشاوى مثلاً، لا تعكس التكلفة الأكبر بكثير على المجتمع. إذ يمكن أن تؤدي الرشوة التي تبلغ قيمتها مليون دولار بسهولة إلى إحداث أضرار بقيمة 100 مليون دولار، في شكل تكاليف إضافية وقرارات استثمار سيئة.

إذ تُقدّر خسارة الإيرادات الضريبية السنوية من التهرب الضريبي في لبنان بنحو 5 مليارات دولار (10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019)، أي أكثر من ضعف إجمالي التكلفة السنوية لتأمين التغطية الصحية لجميع المقيمين اللبنانيين.

في تايلاند، يُعتقد أن البلد يخسر 1,1 مليار دولار بسبب تهريب أرباح الشركات سنوياً. وبهذا المبلغ، ستكون قادرة على زيادة برنامج الرعاية الاجتماعية. وفي ألمانيا تخسر الدولة 35 مليار دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي، وهو ما يعادل إجمالي تكاليف تركيب لـ 19 غيغاواط إضافية من مشاريع توليد كهرباء الرياح البرية الجديدة سنوياً (ما يقرب من 8000 توربين). وفي بنغلادش، ستسمح الخسارة السنوية المقدرة للتهرب الضريبي بتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي الخاصة لكبار السن، من 4 ملايين شخص فوق سن 60 إلى 13 مليون مسن. في الهند، يُعتقد أن الدولة تخسر في البرازيل بحوالي 15 مليار دولار، والتي بعكس نتائج التقدم التنموي الذي تم إحرازه بشق الأنفس، وأصبحت الفئات الأكثر ضعفا على حافة الهاوية. وكان الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والسجناء والنساء يتعرضون لأسوأ أنواع الخراب في جائحة. كذا تتزايد البطالة والعمالة الناقصة الناجمة عن تبعات كورونا. لقد أهلكت الأزمة سبل عيش ما يصل إلى 1,6 مليار عامل في الاقتصاد غير الرسمي. وأيضاً قدر البنك الدولي أن 176 مليون شخص إضافيين سوف يسقطون في براثن الفقر المدقع يضافون إلى 736 مليون شخص آخرين.

الفقر يتزايد في الوباء وثروات الأغنياء ترتفع 27% (Getty)

التهرب الضريبي في لبنان يوازي كلفة التغطية الصحية الشاملة

زيادة تداعيات الوباء

كشفت جائحة كورونا أوجه القصور في نماذج التنمية التي خفضت بشدة من قدرة الدولة على توليد الموارد المحلية من أجل الحماية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار البيئي. إذ قبل انتشار كورونا كان يوجد العديد من العوامل التي أثرت على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك المستويات العالية للديون، ضعف الاستثمار، ركود الأجور في البلدان المتقدمة وضعف فرص العمل في العالم النامي.. كل هذه العناصر زادت من حدة تداعيات الوباء.

تركيا تعلن خطتها الاقتصادية في مارس

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلن وزير الخزانة والمالية التركي لطفي الوان، أن بلاده شرعت على الانتهاء من خطة «الإصلاح الاقتصادي»، مشيرا إلى أن عام 2021 سيكون عام الإصلاحات. وأفاد الوزير في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» الخميس، بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيعلن عن تفاصيل سياسات الإصلاح خلال الأسبوع الثاني من مارس/ آذار المقبل، وفق وكالة الأناضول.

وأوضح وزير المالية التركي أن خطة «الإصلاح الاقتصادي» ستتضمن السياسات البنيوية وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي.

وأعلن أردوغان في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أن حكومته أطلقت إصلاحات اقتصادية جديدة، داعياً المستثمرين المحليين والدوليين للوثوق بها وضخ الاستثمارات في البلاد. وقال أردوغان إنه تم إطلاق مرحلة جديدة ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو والتوظيف. وسبق ذلك توقيع أردوغان مرسوم تعيين الوزير السابق لطفي الوان وزيرا للخزانة والمالية خلفاً لبيرات البيرق وتعيين ناجي أغبال محافظا للبنك المركزي خلفاً لمراد أويصال.

وتوقع خبراء من صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد التركي نموا إيجابيا بنسبة 6 في المائة للعام 2021، قبل أن يتراجع إلى 3,5 في المائة في 2022.

مرحلة جديدة من النمو (رهان درميتاس/ Getty)

تعزيز التدقيق في سلامة الطائرات

أعطال طاولت طرازات بوينغ (ستيفان براشر/ Getty)

أطلق الرئيس الأميركي جو بايدن رسمياً أمراً تنفيذياً لإجراء مراجعة حكومية لمدة 100 يوم تطاول مواطن الضعف المحتملة في سلاسل التوريد الأميركية للعناصر المهمة، خاصة رقائق الكمبيوتر، إضافة إلى المعدات الطبية، وبطاريات السيارات الكهربائية والمعادن المتخصصة.

يأتي هذا التوجيه في الوقت الذي يتصارع فيه صانعو السيارات في الولايات المتحدة مع نقص حاد في أشباه الموصلات، وهي مكونات أساسية في أنظمة سيارات الركاب الحديثة.

يهدف الأمر التنفيذي لبايدن أيضاً إلى تجنب تكرار النقص في معدات الحماية الشخصية مثل الأقنعة والقفازات التي شهدها العام الماضي خلال الأشهر الأولى من وباء فيروس كورونا، وفق «بلومبيرغ». وكان بايدن أعلن يجب على الأميركيين ألا يواجهوا نقصاً في المواد خاصة الأساسية منها مثل الرقائق. إلا أن هذا القرار، بنذر بعودة الحرب التجارية مع الصين، فهي المورد المهيمن نحو الولايات المتحدة لمكونات الأدوية والمكونات الإلكترونية والمواد الغريبة المعروفة باسم العناصر الأرضية النادرة، والتي تُستخدم في المنتجات عالية التقنية مثل الطائرات المقاتلة والهواتف الذكية وتوربينات الرياح..

فعلاً، لم تتأخر بكين عن الرد، حيث رفضت تحويل سلاسل التوريد الأميركية نحو مصادر بديلة ووصفتها بأنها «غير واقعية». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليغيان، الخميس، «إن مثل هذه الإجراءات لن تساعد في حل المشاكل المحلية وستضر فقط بالتجارة العالمية. نأمل أن تحترم الولايات المتحدة بجدية قوانين السوق وقواعد التجارة الحرة وأن تدعم سلامة وموثوقية واستقرار سلاسل التوريد العالمية».

وكان مسؤولو البيت الأبيض أكدوا أن الاعتماد المفرط على بكين وخصوم آخرين للحصول على سلع مهمة يمثل خطراً رئيسياً يجب معالجته. وقال أحد المسؤولين لوكالة «بلومبيرغ»: «الإدارة تخطط للنظر في طرق لتشجيع إنتاج العناصر الرئيسية في الولايات المتحدة أو العمل مع الحلفاء لتصنيع هذه العناصر». ويمثل أمر بايدن، الذي كان متوقعا، وفاء جزئياً بتعهد انتخابي. لكن طلب إجراء دراسة حكومية سيكون الجزء السهل. قد يكون تعديل خطوط الإمداد الأميركية على نطاق واسع وتقليل اعتماد البلاد على الموردين الأجانب، بعد عقود من العولمة، أمراً صعباً ومكلفاً، وفق «واشنطن بوست».

رأت وزارة النقل الأميركية، في تقرير حول الإشراف على طائرات بوينغ من طراز 737 ماكس بعد حادثتين أسفرا عن 346 قتيلاً، أن على إدارة الطيران الفدرالية في الولايات المتحدة أن تحسن وتعزز عمليات التدقيق بالطائرات الجديدة لتحديد المخاطر المحتملة. وبين التقرير أن «مكامن ضعف» في عملية الترخيص لطائرة ماكس أثرت على التدقيق بهذه الطائرة التي حصلت على ترخيص بالطيران في العام 2017.

وأوضح التقرير أن الوكالة الفدرالية «لم يكن لديها فهم كامل للتقييم الحاصل بشأن سلامة هذا الجهاز حتى الحادث الأول»، أي تحطم طائرة «لايون إير» في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وبعد خمسة أشهر على هذا الحادث، تحطمت طائرة ماكس تابعة لشركة الطيران الإثيوبية، ما أسفر عن مقتل 157 شخصا.

ونشر هذا التقرير بعد أيام قليلة من حصول خلل كبير أصاب طائرة بوينغ 777 مجهزة بمحركات برات أند ويتني، في دنفر، في ولاية كولورادو، غرب الولايات المتحدة.

وعلى الوكالة الفدرالية الآن الطلب من شركات صناعات الطيران تقديم تحليل حول أرجحية حصول عطل واعتماد إجراءات ترغمها على «تبليغ مهندسي وكالة الطيران الفدرالية المكلفين إصدار التراخيص رسمياً باي تغيير في تقييم أنظمة السلامة». (فرانس برس)

أزمة الرقائق تنذر باستئناف الحرب التجارية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

توتر الرقائق على قطاع السيارات في أميركا (Getty)

مصارف لبنان ومسار إعادة الرسملة

علي نور

في نهاية هذا الشهر، تنقضي المهلة التي منحها مصرف لبنان المركزي للمصارف اللبنانيّة لإتمام الشق الثاني من مسار إعادة الرسملة، والمتعلّق بتكوين سيولة في المصارف المراسلة الأجنبيّة بنسبة 3% من إجمالي الودائع الموجودة لدى كل مصرف بالعملات الأجنبيّة. مع العلم أن مهلة الشق الأوّل من مسار إعادة الرسملة، المتعلّق بزيادة رساميل المصارف بنسبة 20% انقضى في نهاية السنة الماضية، وفقاً لتعاميم المصرف المركزي.

هذا المسار بشقيه، جرى الترويج له بوصفه خشبة خلاص القطاع المصرفي اللبناني بعد مرور الاقتصاد بإحدى أكبر النكبات المصرفيّة التي شهدها التاريخ الحديث، إلى حد حديث حاكم المصرف المركزي رياض سلامة عن عودة تدريجيّة للانتظام في القطاع المصرفي ابتداءً من شهر آذار/مارس المقبل، أي بعد نهاية جميع المهل المتعلّقة بهذا المسار.

لكنّ مراجعة تفاصيل الإجراءات والخطوات التي جرت طوال الفترة الماضية تكفي لنكتشف أن الكثير مما جرى الحديث عنه كإنجازات على طريق الخروج من الأزمة لم يكن سوى عمليات محاسبيّة شكليّة لم تنفع إلا بنفخ الرساميل المصرفيّة شكليّاً، ودون ضخ أي الرساميل جديدة إلى القطاع.

أما من ناحية تكوين السيولة في المصارف المراسلة، فيبدو أن ثمّة ما يخيف المودعين في هذه الإجراءات أكثر مما يطمئنهم، وتحديداً في ظل غياب أي قانون لتنظيم إجراءات ضبط السيولة في القطاع المصرفي، وحماية ما تبقى من موجودات فيه.

فعمليات زيادة الرساميل جرت بسهولة فائقة، رغم أن حالة القطاع المصرفي الحاليّة لا توحي بإمكانيّة استقطاب أي استثمارات جديدة. لكنّ مراجعة هذه العمليات بالتحديد تظهر أن المصارف استفادت من جميع التسهيلات التي أعلن عنها مصرف لبنان خلال الأشهر الماضية، والتي سمحت بإعادة تخمين العقارات المملوكة من المصارف والمستعملة في عملياتها التشغيليّة، وبتخصيص جزء من الزيادة في قيمة العقارات لنفخ الرساميل.

لا بل ذهب المصرف المركزي أبعد من ذلك، من خلال سماحه بإعادة تخمين محفظة العقارات الضخمة المملوكة من المصارف استيفاءً للقروض المتعثّرة، وزيادة التحسّن في قيمة العقارات إلى قيمة الرساميل المصرفيّة.

كل هذه الإجراءات، سمحت بتضخيم الرساميل المصرفيّة، دون ضخ أي سيولة فعليّة يمكن أن تقدّم أو توخّر على مستوى ملاءة المصارف أو قدرتها على معالجة أزمة المودعين فيها.

أما الجزء الآخر من الرساميل التي تمّت زيادتها، فكانت على شكل تقديمات عقاريّة من قبل المساهمين، أو من خلال تحويل ودائع عالقة في النظام المصرفي المتعثّر إلى أسهم، وهي عمليات لم تؤد في الحالتين إلى ضخ أي أموال أو موجودات قابلة للتسييل في الظروف الحاليّة. مع العلم أن الكثير من العقارات التي جرى تقديمها في إطار هذه العمليّات لم تكن سوى عقارات مملوكة أساساً من قبل المجموعات المصرفيّة نفسها، ومسجلة باسم شركات عقاريّة تابعة، ما يعزز الاعتقاد بعدم وجود أثر جدّي لهذه العمليات على مستوى الميزانيات وملاءتها.

من ناحية عمليّة تكوين السيولة لدى المصارف المراسلة، أي الشق الثاني من عمليّة إعادة الرسملة، فجرى تأمين غالبيّة هذه السيولة، وتحديداً تلك التي تخص المصارف الكبرى التي تتركّز فيها الودائع، من خلال بيع فروع المصارف الأجنبيّة. هذا النوع من العمليات لم يؤدّ فعلياً إلى زيادة الملاءة في القطاع، لكون المصارف لم تستقدم أي رساميل جديدة من خارجها، كما لن يساهم حجم السيولة هذا -الضئيل جدّاً قياساً بحجم الودائع- بحل أزمة المودعين.

أمّا ما يخشاه أصحاب الودائع اليوم، فهو تحديداً عمليّة تحويل ما تبقى من ملاءة أو موجودات ثابتة في الخارج إلى سيولة صغيرة الحجم لا تحل أزمتهم، لكنّها قابلة للاستخدام لتهريب ودائع الفئات المخطية أو النافذة داخل النظامين المالي والسياسي، مع العلم أن تجربة اللبنانيين منذ تشرين الأوّل/أكتوبر من سنة 2019 تزيد من خشيتهم من هذا السيناريو، بعد أن جرى تهريب جزء كبير من سيولة النظام المصرفي المتبقية لمصلحة هذه الحلقة الصغيرة من المودعين النافذين.

وعلى أي حال، يكفي التذكير هنا أن عمليات تهريب السيولة هذه جرت منذ تشرين الأوّل/أكتوبر بغياب أي قانون ينظم الضوابط على السيولة في النظام المصرفي لمنع الاستنسابيّة في التعامل بين المودعين، حيث قاومت الطبقة السياسيّة طوال الأشهر الماضية أي محاولة لإقرار قانون كهذا.

واليوم، تتحوّل موجودات المصارف في الخارج إلى سيولة جاهزة بنسبة ضئيلة من الودائع، دون أن يكون هناك أي قانون ينظّم استعمال هذه السيولة ليمنع تهريبها مجدداً إلى خارج المصارف اللبنانيّة.

على أي حال، أهم ما في الموضوع هو أن كل هذه الإجراءات، التي تحاول إعطاء المجتمع الدولي الانطباع بوجود مسار للحل من قبل مصرف لبنان، مازالت بعيدة عن التعاطي مع جوهره.

باختصار، ثمّة فجوة داخل النظام المالي، أي داخل ميزانيّات المصرف المركزي والمصارف التجاريّة معاً، تتجاوز حجمها مستوى الـ63 مليار دولار وفقاً لتقديرات شركة لازارد للاستشارات الماليّة. وهي فجوة ناتجة عن توسّع الفارق بين ما يملكه المصرف المركزي والمصارف التجاريّة من الموجودات بالعملات الصعبة وما يترتّب عليها منها، نتيجة تراكم الخسائر في الميزانيات.

في المقابل، لا يتجاوز سقف عمليّات زيادة الرساميل التي يجري الحديث عنها اليوم حدود الـ4 مليارات دولار، وهي بمعظمها لا تمثّل أي ضخ فعلي للسيولة بالعملة الصعبة داخل النظام المصرفي. أما بيع الفروع الخارجيّة، فلن يساهم حكماً بردم هذا الفارق بين الموجودات والالتزامات بالعملات الصعبة، كون هذه الفروع محتسبة أساساً ضمن الموجودات الخارجيّة.

باختصار، ما هو مطلوب فعلاً هو عمليّة إعادة هيكلة شاملة للقطاع، تحتسب الخسائر بدقّة وتعترف بها، ثم تشرع بتصحيح الميزانيات عبر تنظيفها من الخسائر بشكل صريح. وهذه العمليّة قاومتها المصارف والأطراف النافذة في النظام السياسي طوال الفترة الماضية، خوفاً من المساس برساميل القطاع والمصالح العميقة داخله.

رؤية